قراءة في كتاب:
أدوار المرتزقة والمتعاقدين في حروب القرن الحادي والعشرين (نماذج مختارة)

تأليف: د . قاسم خضير عباس
باحث

قراءة وتقديم: م . م . قيصر إسماعيل خليل
جامعة ديالى
البريد الإلكتروني: Kaiser2023@uodiyala.edu.iq

Book Review: Reading in Roles of Mercenaries and Contractors in Twentieth-First Century Wars: Selected Models

Author: Dr.Qasim Khudhair Abbas
Researcher

Reviewed and Presented by:
Asst. Inst. Qaysar Ismail Khalil
University of Diyala
E-mail: Kaiser2023@uodiyala.edu.iq

الاستلام	الارجاع	القبول
2026/6/2	2026/6/5	2026/6/6

المقدمة

شهدت الحروب في القرن الحادي والعشرين تحولات جوهرية في طبيعتها وأدواتها، إذ لم تعد تقتصر على المواجهات العسكرية التقليدية بين الجيوش النظامية، بل أصبحت عمليات مركبة، تشارك فيها أطراف غير دولتية، وفي مقدمتهم المرتزقة، والمتعاقدون العسكريون، والشركات الأمنية الخاصة، وقد ارتبط هذا التحول بتغير طبيعة التهديدات الأمنية، وتعقّد بيئة الصراع، وتزايد كلفة التدخل العسكري المباشر على المستويين السياسي والبشري.

يندرج كتاب «أدوار المرتزقة والمتعاقدين في حروب القرن الحادي والعشرين (نماذج مختارة)» للدكتور قاسم خضير عباس، ضمن هذا الإطار التحليلي، إذ يسعى إلى دراسة ظاهرة خصخصة الحرب، وتحليل دور الفاعلين غير النظاميين في النزاعات المعاصرة، وربطها بتحولات النظام الدولي وأنماط الحروب الحديثة. وتهدف هذه القراءة إلى تقديم عرض نقدي لأبرز أطروحات الكتاب، مع التركيز على خصخصة الجيوش، وأساليب الحروب المعاصرة، وبيان حدود بعض المقاربات النظرية في ضوء الواقع العملي للحروب الحديثة.

المحور الأول: خصخصة الجيوش (خصخصة الحرب)

ينطلق الباحث في هذا المحور من فرضية مفادها، أن طبيعة التهديدات التي تواجهها الدول المعاصرة لم تعد تقليدية كما كان الحال خلال فترة الحرب الباردة، بل أصبحت تهديدات عابرة للحدود الوطنية والإقليمية، وتتسم بطابع عالمي معقّد، الأمر الذي فرض أعباء كبيرة على الجيوش النظامية، سواء من حيث الخسائر البشرية، أو الكلف اللوجستية والمادية.

في هذا السياق، يرى الباحث أن الدول باتت تميل إلى الاستعانة بالجيوش الخاصة والشركات الأمنية كخيار عملي يحقق نوعا من التوازن بين متطلبات المسرح الاستراتيجي من جهة، والموارد والقدرات المتاحة للدولة من جهة أخرى، ومن هنا يطرح مفهوم «خصخصة الحرب» بوصفه إحدى أبرز الاستراتيجيات العسكرية المعاصرة، لا سيما بعد الانتشار الواسع للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة.

ويربط الباحث هذه الظاهرة بجذور تاريخية تعود إلى ما قبل معاهدة وستفاليا (1648)، معتبرا أن وجود التشكيلات غير النظامية والمرتزقة هو ظاهرة قديمة ارتبطت بتطور الدولة والنظام السياسي الدولي.

ملاحظات نقدية على هذا الطرح

على الرغم من وجاهة هذا التحليل، إلا أن القراءة النقدية تبرز عددا من الإشكاليات المفاهيمية والمنهجية، يمكن تلخيصها وتوسيعها على النحو الآتي:

1. خصخصة الحرب: تكتيك أم استراتيجية؟

إن توصيف خصخصة الحرب بوصفها استراتيجية شاملة يثير إشكالاً مفاهيميا؛ إذ يمكن القول إن خصخصة الحرب تمثل خيارا تكتيكيا أو عملياتيا أكثر من كونها استراتيجية عليا، فالدولة التي تستعين بالمرتزقة أو الوكلاء لا تفوض لهم قرار الحرب أو مسارها العام، بل توظفهم في مهمات محددة ومحصورة، تخدم أهدافاً رسمتها القيادة السياسية والعسكرية للدولة؛ لذا تبقى القرارات الاستراتيجية الكبرى –من حيث التصعيد أو التهدئة أو الحسم– بيد الدولة، لا بيد الفاعلين غير النظاميين.

2. الفرق بين المرتزقة تاريخيا والمرتزقة المعاصرين

لا يمكن إسقاط أنموذج المرتزقة، الذي ساد في بعض الدول الأوروبية، لا سيما إيطاليا قبل معاهدة وستفاليا، على واقع المرتزقة في القرن الحادي والعشرين، فالمرتزقة في السياق التاريخي القديم كانوا بديلاً عن الجيش الوطني؛ بسبب ضعف الدولة، وعجزها عن بناء مؤسسة عسكرية قادرة على الدفاع عن كيانها السياسي، أما في السياق المعاصر، فإن استخدام المرتزقة والوكلاء يأتي في إطار دولة قوية تمتلك جيشاً نظاميا، لكنها تلجأ إلى هذا الخيار لتجنب:

- الخسائر البشرية في صفوف قواتها النظامية.
- الاستنزاف طويل الأمد.
- الانخراط المباشر في نزاعات قد تجر عليها كلفاً سياسية أو قانونية دولية.

3. دمج المرتزقة داخل البنى العسكرية النظامية

تشير القراءة إلى أن بعض الدول، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، لم تكتفِ بالاستعانة بالشركات الأمنية خارج الإطار العسكري، بل عمدت أحياناً إلى تجنيد عناصر من المرتزقة داخل وحدات خاصة مرتبطة بالجيش النظامي، وذلك لسد النقص البشري في فترات الحروب الممتدة، كما حدث في العراق وأفغانستان.

وهنا يؤكد الباحث أن الجيوش الخاصة باتت تمثل نمطًا جديدًا من أنماط الحروب، ويستشهد بدور شركة (بلاك ووتر) في عدد من النزاعات، لا سيما في الصومال والعراق وأفغانستان، غير أن القراءة النقدية ترى أن هذه الشركات –على الرغم من طابعها الربحي– لا تعمل بمعزل عن الإرادة السياسية للدولة الراعية، فمن غير المتصور أن تخوض شركة مثل (بلاك ووتر) عمليات تتعارض مع المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، لأن تمويلها، ومجال عملها، وهيكليتها التنظيمية جميعها تخضع بشكل مباشر أو غير مباشر لرقابة الدولة.

4. خصخصة الأمن: خدمات انتقائية لا عامة

على الرغم من إرجاع الباحث جذور التوسع في خصخصة الأمن إلى أطروحات (ديك تشيني)، نائب الرئيس الأمريكي الأسبق، إلا أن هذه الخدمات ليست متاحة للجميع، ولا تُقدَّم بوصفها سلعة عامة في السوق الدولية، بل تخضع لضوابط سياسية وأمنية صارمة، وتُمنح فقط للأطراف التي تتوافق مصالحها مع مصالح القوى الكبرى المسيطرة على هذه السوق.

5. حدود الظاهرة جغرافيا

تخلص القراءة إلى أن ظاهرة الاستعانة بالمرتزقة لم تكن ظاهرة عالمية شاملة، بل ارتبطت أساسا بإرادة قوى كبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا.

وفي المقابل، تظهر تجارب دول مثل، تجربة مصر بعد أحداث 25 يناير 2011، وتجربة الجزائر بعد موجة الاضطرابات الإقليمية، أن الجيوش الوطنية استطاعت فرض الاستقرار من دون اللجوء إلى شركات أمنية خاصة أو مرتزقة، ما يعكس اختلاف السياقات والقدرات الوطنية.

المحور الثاني: الحروب وأساليبها في القرن الحادي والعشرين

ينطلق الباحث من مسلّمة أساسية، مفادها، أن الحرب ظاهرة ديناميكية متحركة، تتطور بتطور البيئة السياسية، والاجتماعية، والتكنولوجية؛ وعليه، فإن حروب القرن الحادي والعشرين اتسمت بمنحى نوعي جديد، سواء على المستوى العملياتي (التكتيكي) أو الاستراتيجي.

ويفهم من هذا الطرح أن الحرب لم تعد فعلاً عسكريا منفصلاً عن السياق العام، بل أصبحت امتدادا للصراع السياسي والاقتصادي والثقافي، تدار بأدوات متعددة ومتزامنة، إذ لم يعد بالإمكان عزل البعد العسكري عن بقية الأبعاد، وقد أدى هذا التحول إلى إعادة تعريف مفهوم النصر والهزيمة، فالنصر لم يعد يعني السيطرة الميدانية فقط، بل القدرة على إعادة تشكيل البيئة السياسية والاجتماعية للدولة المستهدفة.

1. صعوبة تصنيف الحروب الحديثة

يشير الباحث إلى أن الإشكالية الرئيسة في الحروب المعاصرة تكمن في صعوبة تحديد بداياتها ونهاياتها، وتداخل مراحلها، وتشابك أدواتها، ويبرز ذلك بوضوح في الحروب اللا خطية، واللا تلامسية، مثل الحروب الهجينة والسيبرانية، التي بات لها تأثير حاسم في الصراع الدولي.

وتكمن خطورة هذا النمط من الحروب في كونه يكسر التسلسل التقليدي للحرب (ما قبل الحرب – الحرب – ما بعد الحرب)، إذ قد تبدأ الحرب بهجوم إلكتروني يعطل البنية التحتية، أو بحملة إعلامية تزعزع الثقة بين الدولة والمجتمع، قبل أن يظهر أي شكل من أشكال العنف العسكري المباشر، كما أن انتهاء العمليات القتالية لا يعني بالضرورة انتهاء الحرب، إذ قد تستمر آثارها عبر العقوبات الاقتصادية، أو الفوضى الداخلية، أو الصراعات المجتمعية طويلة الأمد.

2. من الحرب المباشرة إلى «ما بعد الحرب»

يؤكد الباحث أن الهدف في كثير من النزاعات لم يعد تحقيق نصر عسكري تقليدي، بل إدارة مرحلة ما بعد الحرب، من خلال نقل الصراع إلى داخل الدولة المستهدفة، وتأجيج الانقسامات الداخلية، وصناعة صراعات أهلية تبدو وكأنها نزاعات داخلية خالصة.

وبذلك تتحول الحرب من صراع دولي مباشر إلى اقتتال داخلي طويل الأمد يرهق الدولة المستهدفة، ويقوض بنيتها السياسية والاجتماعية.

ويعكس هذا التحول انتقال مركز الثقل من ساحة المعركة الخارجية إلى النسيج الاجتماعي الداخلي، إذ تستهدف الهوية الوطنية، ومؤسسات الدولة، ومنظومة القيم الجامعة، وفي هذا السياق،

تصبح الحرب أداة لإنتاج عدم الاستقرار بدلًا من تحقيق الحسم، وهو ما يخدم القوى المتدخلة عبر إبقاء الدولة المستهدفة في حالة إنهاك دائم يمنعها من استعادة سيادتها أو لعب دور إقليمي فاعل.

3. الحروب اللامتكافئة ودور السوق الأمنية

تُعد الحروب اللامتكافئة، التي تجمع بين جيوش نظامية وقوى غير نظامية، من أبرز سمات هذا العصر، وقد أسهمت بشكل مباشر في ازدهار السوق الأمنية الخاصة.

وتتميز هذه الحروب بعدم التوازن في القدرات، إذ تواجه الجيوش النظامية خصوما يعتمدون على حرب العصابات، والاستنزاف طويل الأمد، والضربات غير المتوقعة، الأمر الذي يدفع الدول إلى الاستعانة بالشركات الأمنية والمرتزقة للقيام بمهام لا ترغب في إسنادها إلى جيوشها النظامية، سواء لأسباب سياسية أو قانونية أو أخلاقية.

إلا أن هذه السوق، كما تشير القراءة، لا تعمل بحرية مطلقة، بل تخضع لهيمنة القوى الكبرى التي تحدد من يستفيد منه، ونوعية الخدمات المقدمة، وحدود توظيف الوكلاء والمرتزقة؛ وبذلك، فإن السوق الأمنية الخاصة ليست سوقًا محايدة، بل أداة من أدوات النفوذ الدولي، تُستخدم لإدارة الصراعات بما يخدم مصالح القوى المسيطرة على النظام الدولي.

الأنموذج الأمريكي في العراق: الحرب المركبة

يقدّم الباحث أنموذج الغزو الأمريكي للعراق بوصفه مثالًا واضحا على استراتيجية ما قبل وما بعد الحرب، والتي استندت إلى ثلاثة أبعاد رئيسة:

- الاحتلال العسكري.
- صدمة الغزو.
- الرعب الذي مارسته الشركات الأمنية الخاصة.

وقد أُطلق على هذا الأنموذج الحرب المركبة، التي لم تقتصر على إسقاط النظام السياسي القائم، بل استهدفت إعادة تشكيل الدولة والمجتمع على حد سواء.

وقد ارتكزت هذه الحرب على ركائز عدة، من أبرزها:

- التموضع العسكري الذكي الذي يضمن السيطرة على النقاط الحيوية من دون انتشار شامل.
- العمليات الانتقائية التي استهدفت النخب السياسية والعسكرية والمؤسسات الحساسة.
- الدبلوماسية المظللة التي استخدمت التفاوض كغطاء لإدارة الصراع وليس لإنهائه.
- التفتيت الديموغرافي عبر إعادة توزيع السكان وخلق وقائع اجتماعية جديدة.
- اقتلاع المجتمعات وإعادة تشكيل هوياتها السياسية والدينية بما يتناسب مع أهداف القوة المتدخلة.
- استخدام الرعب كأداة للسيطرة الشاملة، سواء عبر العنف المباشر أو عبر الشركات الأمنية الخاصة.

ويمثل هذا الأنموذج انتقالاً واضحا من الحرب التقليدية إلى حرب إدارة الفوضى، إذ لا يكون الاستقرار هدفًا بحد ذاته، بل وسيلة مرحلية لإعادة إنتاج الصراع بصيغ مختلفة.

الخاتمة

تكشف هذه القراءة أن الكتاب يمثل إضافة معرفية مهمة في دراسة تحولات الحرب المعاصرة، لا سيما فيما يتعلق بدور المرتزقة والمتعاقدين في النزاعات المسلحة الحديثة. إذ ينجح المؤلف في تسليط الضوء على التحولات العميقة، التي طرأت على طبيعة الحرب، وأدواتها، وفاعليها، في ظل نظام دولي يتسم بالتعقيد والتداخل.

غير أن القراءة النقدية تؤكد ضرورة التمييز الدقيق بين المفاهيم الاستراتيجية والتكتيكية، وعدم تعميم التجارب التاريخية على الواقع المعاصر من دون مراعاة الفوارق البنيوية بين الدولة القديمة والدولة الحديثة، فالدولة المعاصرة، حتى حينما تلجأ إلى المرتزقة أو الشركات الأمنية، لا تتخلى عن دورها المركزي، بل تعيد توظيف أدوات العنف، بما يخدم مصالحها ضمن بيئة دولية متغيرة.

وعليه، فإن أهمية هذا الكتاب لا تكمن فقط في عرضه لظاهرة المرتزقة، بل في إسهامه في فهم التحول من الحرب بوصفها مواجهة عسكرية إلى الحرب بوصفها عملية شاملة لإعادة تشكيل الدول والمجتمعات، وهو ما يجعل هذا العمل مرجعا مهما للباحثين في مجالات الدراسات الاستراتيجية، والعلاقات الدولية، وأمن ما بعد النزاعات، ويستدعي مزيدا من الدراسات المقارنة، التي تربط بين هذه الظواهر وتحولات النظام الدولي المعاصر.